

العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية والغرب على ضوء أحكام الإسلام

للدكتور جعفر عبد السلام (*)

تمهيد - خطة البحث

١- العلاقات الدولية هي العلاقات التي تقع خارج حدود الدولة الواحدة، فهي علاقات تقوم بين أكثر من دولة، أو علاقات نجد أحد أطرافها من خارج الدولة الواحدة.

والواقع أن هذه العلاقات قد وجدت منذ العصور القديمة، ولكنها لم تتسع بالتقدير الذي توجد عليه الآن في أي وقت مضى. لقد وجدت علاقات دولية بلا شك في الحضارات القديمة بين مصر وبابل وأشور واليونان وروما بعد ذلك، كما عرفت الدولة الإسلامية علاقات مع الامبراطوريات والممالك المعاصرة لها، كان السلام يسودها أحياناً، ولكن الطابع الحربي كان يغلب عليها في معظم الأحيان.

ومع ذلك فقد أسهمت شريعة الإسلام في وضع مبادئ وقواعد للتعامل بين الشعوب والأمم تقوم على احترام الكلمة المعطاة، وهداية الشعوب إلى الهدى والحق والطريق المستقيم، وكانت كلها عدل واحترمت آدمية الإنسان، وكانت شريعة الحرب، تقوم على احترام المقاتل ولو كان عدواً، وعدم الفساد في الأرض، والتمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون إلى غير ذلك من

(*) نائب رئيس جامعة الأزهر وأستاذ القانون الدولي

الاحكام التى تضمنتها كتب الفقه الإسلامى، ومؤلفات العلماء فى السير والمغازى.

٢- مع ذلك فقد شهدت الحقب الأخيرة التى نعيش فيها اليوم تطورات بالغة فى كم العلاقات الدولية ونوعياتها. لقد توسعت العلاقات الدولية - بتعبير آخر أفقياً، ورأسياً. ونعنى بالتوسع الأفقى، زيادة عدد الأعضاء فى الدائرة الدولية، زيادة اشخاص العلاقات الدولية، لم تعد الدولة وحدها هى الشخص الوحيد كما كان من قبل، بل صارت المنظمات الدولية أعضاء فى رابطة المجتمع الدولى واحتلت الشركات المتعددة الجنسيات مكانة هامة فى هذه العلاقات، بل ان الأفراد العاديين قد اعترف لهم بذاتية خاصة فى هذه العلاقات، ذاتية جعلتهم يتمتعون بقدر من الحقوق ويلتزمون بقدر من الالتزامات أمام المجتمع الدولى. كما دخلت موضوعات جديدة فى دائرة العلاقات الدولية، لم تكن معروفة حتى وقت قريب، أو ما كانت لتعالج أبداً فى الدائرة الدولية.

والواقع أن العصر الذى نعيش فيه هو عصر التنظيم الدولى، نقول ذلك بسبب زيادة الدور الذى تؤديه المنظمات فى حياة الأمم والشعوب وعلاقاتها، هناك ما يربو الآن على الألفى منظمة دولية تعالج كافة علاقات البشر، وما يهمهم. تعالج الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. تدخل فى مجال استخدام الطاقة الذرية، وتضع مبادئ لعلاقات الأفراد والاسر وتنظيم السكان ومكافحة الجريمة، تعالج مشكلات المخدرات والادمان. وتعالج بعضها مشكلات تتصل بالنقود وبمستوى المعيشة وينقل التكنولوجيا. لقد اتسعت دائرة العلاقات الدولية بشكل لم يسبق له مثيل أبداً من قبل.

٣- ولقد انقسم المجتمع الدولى دائماً إلى قوى كبرى تهيمن على العالم وتديره حسبما يتفق مع مصالحها، وقوى أخرى تدار ويحدو وضعها

بحسب ما تفرضه عليها هذه الدول الكبرى. وللأسف، فلقد صار تدخل الدول الكبرى في شئون الدول الصغرى تدخلاً سافراً يعيد إلى الأذهان ما كان سائداً من التمييز بين الأشخاص Subjects والموضوعات Objects، حيث تتعامل الدول الكبرى في شئون الدول الصغرى دون اعتبار لمصالحها أو لارادتها وانما تعاملها كاشياء أو موضوعات.

٤- وطالما دافعت الدول الصغرى أو الوسطى ان صح هذا التعبير عن مصالحها ضد التدخلات الضارة في شئونها ونجحت في ذلك أحياناً، وفشلت في أحيان أخرى. وطالما تشبثت باستقلالها وسيادتها لتزود عن التدخلات الضارة في شئونها، تلك التدخلات التى تتم بوسائل جديدة في الوقت الحاضر، وتترزع بقرارات المنظمات والشرعية الدولية أحياناً، وتتوغل بوسائل أخرى - كالاتصالات - في شئون الدول وتدخل ما نشاء من أفكار وتأثيرات دون ان تستأذن حرس الحدود.

كل هذه التأثيرات تحمل خطورة كبيرة على أمن الدول، خاصة الصغيرة والمتوسطة، وتجعلها تلجأ إلى وسائل عديدة لتقى نظامها السياسى والاجتماعى من الانهيار. وهنا تكمن معضلة البحث الذى نقوم به، والمشكلة الرئيسية للتوفيق بين الاعتبارات الدولية والاعتبارات الوطنية. إن العلاقات الدولية ليست مفيدة فحسب، ولكنها ضرورية وحتمية وليس في استطاعة أى دولة الآن ان تغلق حدودها وان تتجنب التعامل مع الدول الأخرى. ان ذلك يعد بأى مقياس انتحار، وبالمقابل فان فتح الأبواب دائماً وبلا أى وسائل للحماية يعرض أمن الدولة للخطر. لذا لا بد أن تضع كل دولة وسائل للوقاية من الخطورة الوافدة. الحدود بين الاعتبارات الأولى والاعتبارات الأخيرة مسألة هامة، وليست سهلة دائماً، فالانغلاق خطر والانفتاح إلى ما لا نهاية

خطر. لذا فان استراتيجية الأمن الوطنى يجب ان تقوم على التوفيق بين الاعتبارين.

لذا فاننا سنقسم دراستنا إلى قسمين، نتناول في القسم الأول التطورات التى تمر بها العلاقات الدولية وأثرها على المجتمعات الداخلية، ونتناول في القسم الثانى استراتيجية الأمن الوطنى.

ونظراً لأن العلاقات الدولية يقودها ويسيطر عليها الغرب، وهو الآن صاحب اليد العليا في إداراتها، فان الدول الإسلامية - وجميعها من الدول النامية - تبدو في مركز الطرف الآخر الاقل قوة والادنى في مراحل التنمية، وان كان لا يعوزه على الاطلاق الميراث والمبادئ والاهداف بل والوسائل التى تجعله ذو أهمية بالغة في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، وكان له دائماً إسهامه المتميز طوال العصور الوسطى في ايجاد العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية وتطويرها. لذا سنرجع في هذه الأوراق إلى موقف الإسلام من العلاقات الدولية، وإلى الدور الذى يؤديه فيها لنبيين في النهاية، الدور الحضارى له في تراث الإنسانية.

القسم الأول

التأثيرات الكامنة في العلاقات الدولية

أولاً: المسلمون والعلاقات الدولية:

العلاقات الدولية نعمة كبرى من نعم الله على البشرية، لاجدال في ذلك وهي قديمة قدم الوجود الإنساني، وإن اختلفت قوة وضعفا باختلاف الأزمنة والأمكنة. إنها تتيح للدول أن تتعاون مع بعضها البعض، وأن تستفيد من بعضها البعض، تتيح لها أن تنقل العلم والتكنولوجيا سمة التقدم في العصر الحاضر، وتتيح لها أن تتبادل السلع والمنافع والأفكار والثقافات. تتيح للإنسان أن يستفيد من الاختلاف بين الاجناس. وقد ارشد سبحانه وتعالى إلى هذه الأهمية عندما قال في كتابه الكريم ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْشُرُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٣).

ولعل هذه الارشادات البالغة للحق تبارك وتعالى هي التي جعلت المسلمين يتجهون إلى العالم بقوة واقتدار يسمعون صوت الحق، ويبلغونه دعوة الخالق. لقد قال رسول الله ﷺ "جئت لاخرج الناس من ضيق الدنيا إلى

(١) سورة الروم : آية ٢٠.

(٢) سورة الروم : آية ٢٢.

(٣) سورة الحجرات : آية ١٣.

سعة الدنيا والآخرة" ومن ثم كانت سمة الرسالة الإسلامية الأولى، العالمية، ومن ثم فقد تكفل الرسول قبل موته بأن يبلغ حكام الدول وملوكها عن طريق رسل يحملون رسائل خطية منه، الرسالة الإسلامية، وأن يدعوهم للإيمان بها، وإلا تحملوا الأثم لعدم تبليغ الرسالة للناس.

ما أريد أن أقرره هنا أن المسلمين من رواد الحضارة الإنسانية ومن أوائل المؤسسين للعلاقات الدولية خاصة في المجال التجارى لذا نسمع صوتاً من الغرب يعترف بهذه الحقيقة ويدعو أوروبا - التى كانت مغلقة طوال العصور الوسطى، ولا تسمح بعلاقات خارجية خاصة مع الدولة الإسلامية يبرم اتفاقاً مع دولة الخلافة العثمانية عام ١٥٣٥هـ ويكتب رسالة إلى البابا يقول فيها: "ان الأتراك ليسوا خارج المجتمع البشرى .. فان كل ما يتصل بالشئون الإنسانية في واد لايمكن أن يكون غريباً عنها في واد آخر. وإذا كان البشر قد انقسموا على أنفسهم، فان الطبيعة ليست السبب في هذا الانقسام، وإنما هى العادات والتقاليد. ومع ذلك فان هذا الانفصال لا يمكن أن يؤثر في الوحدة الأخوية التى تربط بين كافة الأعضاء في الإنسانية. وسوف تكون النتائج سيئة إذا ما جعلت روابط الدم والأممية ببعض الجماعات غريبة عن دائرة المجتمع البشرى العالمى. ان اختلافات الدين والثقافة والتقاليد لا يمكن أن تحطم الترابط الطبيعى بين البشر"^(٤).

^(٤) "The Turkes .. are not outside human society .. whatever relates to human beings cannot be strange to other human beings. If nations are divided among themselves, it is not nature which separates them but tradition and usages .. but the separation does not affect the brotherly union all members of humanity. It would have evil effects if the ties of blood and nation hood would estrange particular societies from the universal society of nations .. Differences of religion and cultural tradition cannot destroy the natural association of man kind".

كذلك نجح المسلمون في وقت لاحق في إقامة علاقات سلمية مع كثير من ممالك أوروبا، وكان هارون الرشيد يعرف لغات أوربية، وأرسل الكثير من الهدايا إلى ملوك أوروبا بعضها لازال معروضاً في متاحفها.

نحن إذن من رواد الحضارة الحديثة، ولنا إسهامنا الجيد في بنا صرحها لم نكن أبداً مستهلكين فحسب لمنتجات الحضارة، بل كان لنا دور بناء في إقامتها، وفي تقرير مبادئ للاتصال والتعلم وتبادل المنافع بين أرجاء الأرض.

والآن يتحدث رجال القانون الدولي - وأنا منهم - عما يسمى بحق الاتصال بين الدول والشعوب. أنه أحد الحقوق الرئيسية التي يقرها القانون الدولي في الوقت الحاضر. ويعنى ان من حق كل دولة ان تتصل بالدول الأخرى وان تلتزم وتطلب المعلومات والمنافع منها. ويعرف القانون الدولي تطبيقات عديدة لهذا الحق. نذكر منها حق الاتصال الدبلوماسي وإقامة علاقات وبعثات دبلوماسية تمثل كل دولة لدى الدول الأخرى. وتقوم هذه البعثات بوظائف رئيسية وهامة في الوقت الحاضر. إنها عين الدول وبصرها على ما يدور في الدول الأخرى من أحداث، وهي أيضاً مكلفة دائماً برعاية مصالح دولها لدى الدول الأخرى وحماية رعاياها فيها، كذلك نجد الاتصال واضحاً في مجال العلاقات القنصلية التي تهتم اليوم بتنمية العلاقات التجارية وعلى الخصوص في مجال التجارة البحرية والجوية. ونجد مكاتب للتمثيل التجاري والاعلامي والسياحي يتزايد عددها ودورها في إطار علاقات دولية متجددة ونامية.

ومن تطبيقات حق الاتصال أيضاً، ما يطلق عليه حق المرور البرئ للسفن التابعة للدول في البحار الإقليمية للدول الأخرى بما يتضمنه هذا الحق من إمكانية وصول وعبور السفن حتى البحار الداخلية لها. ونجد تطبيقاً لنفس الحق في مجال الجو، حيث يمكن القانون الدولي الطائرات التابعة للدول الأعضاء في اتفاقية شيكاغو ١٩٤٤م من التحليق فوق أجواء الدول الأخرى ومن الهبوط في مطاراتها وفقاً للمبادئ المقررة في الاتفاقية.

ولعل من أهم وأخطر تطبيقات حق الاتصال، هو الاتصال عن طريق الاثير، هذا الحق الذي يمكن الدول من أن تستخدم الموجات الكهرومغناطيسية في نقل الصوت والصورة من مكان تستخدمه للبث إلى أماكن أخرى قاصية وذاتية. وإذا كانت التطبيقات التي ذكرناها للحق تعطي الدول بعض المكنات لمواجهة المخاطر التي قد تتجم عن استخدام الحق مثل منع وصول الجريمة إلى أراضي الدولة عن طريق حرس الحدود، فإن حق الاتصال الاثيري يخترق حدود الدولة دون استئذان، ودون ان يكون بإمكان الدولة أن تمنعه.

وتمر العلاقات الدولية في الوقت الحاضر بمرحلة دقيقة، خاصة تجاه العلاقة بين من يملكون ومن لا يملكون. فمن الحقائق المؤلمة في النظام الدولي الحالي أن ٨٠٪ من سكان العالم يحصلون على ٢٠٪ من الدخل الاجمالي، بينما يحصل الباقون أي ٢٠٪ على ما مقداره ٨٠٪ من الدخل الاجمالي للعالم. وتعني هذه العلاقة ان هناك قلة غنية تعيش في عشرين دولة تقريباً، بينما هناك أغلبية كبيرة فقيرة جداً، وللأسف يرتبط بالفقر أمراض البشرية التقليدية، وهي الجهل والمرض والجوع.

يعتبر الفقر المشكلة الأساسية الناجمة عن النظام الاقتصادي الدولي، بالوضع الذي حددناه، كما أنه الجامع المشترك بين الدول النامية، ذلك أن القطاعات الأكبر من السكان في هذه الدول يعيشون في حالة فقر مدقع

ويقاسون من سوء التغذية، ويعيشون في مساكن يبدو عليها البؤس. بل إن كل دولة من الدول النامية تشتهر بمرض معين يرتبط بسوء التغذية فالكوليرا تغلب على شبة القارة الهندية، وهنود المكسيك يموتون من مرض البلاجرا، وفي بوليفيا تعاني الجماهير البائسة من الأمراض العقلية، ويعانى الفلاح المصرى من أمراض البلهارسيا .. الخ.

ويرتبط بالفقر - الجوع والجهل والمرض - وهى أعداء الإنسانية الرئيسية، وكل هذه الأوبئة منتشرة بين العالم الثالث. من الثابت أنه بين كل ثلاثة رجال، هناك رجلان يعيشان على هامش الحياة، ويعانيان من هذه المآسى. ويكفى للدلالة على ذلك أن نذكر أن متوسط الدخل في دول العالم الثالث أقل من سبعمائه دولار في العام، وهو مبلغ يمكن للشخص العادى أن يكسبه في يوم واحد أو في أسبوع على الأكثر في الدول المتقدمة.

ونجد أيضاً أن نصف سكان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لا يجدون لهم مأوى حقيقياً، ويفتقدون الأمان، ويعيشون في مساكن مزدحمة تزيد من حدة أمراضهم، وتمس آدميتهم. وهم أميون، لا يقرأون ولا يكتبون، كما أنهم إذا مرضوا لا يجدون الدواء، أو من يعالجه.

كما أن نصف الأطفال الذين يولدون في الدول النامية، يموتون قبل سن السادسة، ولا يزيد متوسط الأعمار في هذه الدول على ٤٠ سنة^(٥).

وإذا كانت الدول العربية المالكة للبترول قد تغلبت على إحدى العقبات الهامة التى كانت تحول دون دعم التنمية فيها، بتملكها للأموال، فضلاً عن مصدر الطاقة الهام، وهو البترول، إلا أن الدول الكبرى دأبت على إجهاض عمليات التنمية فيها، واستطاعت دائماً أن تبدد العديد من الأموال العربية

(٥) نقلاً عن تقرير للأمم المتحدة بعنوان:

Attak on mass poverty and unemployment, St/ECA/1962, p. 1 FF.

بالعديد من الوسائل، وليست حرب الخليج ببعيد، بل ان الابقاء على نظام الحكم العراقي الذي قام بالدور الرئيسى في هذه الحرب حتى الآن، يدعو إلى الريبة ونظرة إلى ميزانيات دول الفائض المالى، ترينا إلى أى حد تم تبديد الأموال العربية، وهكذا لم تعد هذه الدول تدفع بسخاء للمساعدات في التنمية كما كانت تدفع من قبل.

الارهاب والعنف:

ومن السمات الرئيسية التى ميزت الحقبة التى نعيش فيها الآن، هى شيوع ظاهرة الارهاب، وتصديره إلى دول بعينها كمصر والجزائر، حتى بات العنف واراقة الدماء، منظراً مألوفاً لسكان العديد من دولنا. ومرة ثانية نجد الجهد والمال والبشر في دولنا يهدرون بلا ثمن، وبلا سبب أيضاً. وبدلاً من الاسراع بالتنمية ودفع عجلة الانتاج، نجد ان خطط التنمية تتراجع والديون تتكاثر، وبدلاً من الاتفاق على البنية الأساسية، أو على إقامة المصانع صار استيراد السلاح والسيارات المصفحة، ووسائل الوقاية من العنف، هو الهم الأكبر لدولنا. حقيقة نجد ان هناك العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تكمن وراء الظاهر في داخل الدول، إلا أن الجديد في هذه الظاهرة هو قواتها والتدريب الجيد لمن يقومون بها، والاصابع الخفية التى تحرك مرتكبيها، مما يجعلنا نتجه إلى الخارج، إلى القوى التى يهملها دائماً تقسيم المجتمعات العربية، واشاعة الفتنة بين سكانها، مما يجعل بانهياء دولنا ومما يؤثر على قوة البنيان الدينى والاجتماعى الذى يضعه الدين الإسلامى هدفاً للمجتمعات التى تؤمن بالإسلام وتطبقه.

القسم الثاني

المبادئ التي تحكم العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر وموقف الإسلام منها

سنقوم في هذا القسم بالتعرض لأهم المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، وكيف يمكن أن نطبقه في المجال الاقتصادي، وموقف الإسلام منها.

أولاً: مبدأ عدم التدخل في شئون الدول

تقوم العلاقات الدولية على مبدأ رئيسي هو ما نطلق عليه مبدأ السيادة، والمساواة بين الدول ببعضها. ودون دخول في تفاصيل هذا المبدأ، والنتائج التي تترتب عليه، فإنه يهمني أن أعرض لهذه النتائج بشكل عام، وهي:

- ١- المساواة بين الدول في المجال الدولي، وفي التصويت في المؤتمرات بالمنظمات الدولية.
 - ٢- عدم وجود سلطة عليا فوق الدول يمكنها أن تلزمها بأي شيء لا تريده.
 - ٣- عدم جواز التدخل في المسائل التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة.
 - ٤- حق الدولة في التفاوض، وفي إرسال بعثات دبلوماسية، وفي المشاركة في كل مظاهر العلاقات الدولية، والإسهام كذلك في المنظمات الدولية.
- ويهمني الوقوف عند مبدأ عدم جواز التدخل في شئون الدولة والواقع أن هذا المبدأ من المبادئ الرئيسية المقررة في القانون الدولي منذ وقت طويل، ويعني أنه لا يجوز لدولة أن تتدخل في شئون دولة أخرى، فلكل دولة

نظامها الذي يرتضيه مواطنوها بمحض إرادتهم، لا يجوز لدولة أن تفرض عليهم نظاماً آخر بأي حجة. كما أن لكل دولة ولكل شعب الحق في أن يختار النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يرتضيه، يقيم هذا النظام على معطيات المذهب الغربي والرأسمالية، أم يقيمه على معطيات المذهب الجماعي والاشتراكية أو الشيوعية، كما يريد. كما أن من حق المجتمعات الإسلامية أن تتبنى أنظمة الإسلام وأن تطبقها في صياغتها الاقتصادية والاجتماعية - تمنع الربا مثلاً - وتفرض على المسلمين أن يؤدوا زكاة أموالهم كما تأمرهم شريعتهم، ويمتنعون من التعامل في الخمر ولحم الخنزير. ومع ذلك نجد في موثاق المنظمات الدولية تعبيرات حديثة وصياغات جديدة له.

فمثلاً نجد أن ميثاق الأمم المتحدة يجعل من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها هذه المنظمة، ومن الأغراض التي تسعى إلى تحقيقها، أن تقوم العلاقات بين الشعوب على أساس الاحترام الكامل لسيادتها، وإنماء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب على نحو يخدم حقها في تقرير المصير. ويعنى تقرير المصير حق المجتمعات في أن تختار النظام السياسي والاجتماعي الذي ترغبه، وفي أن تواصل نموها الاقتصادي والسياسي في حرية ودون عوائق. ولقد كان الاهتمام بهذا الحق نابعا من ضرورة أن تتال شعوب المستعمرات حريتها وأن يكون من حق الأقاليم الخاضعة للحماية والتي لم تتل الحكم الذاتي، أن تواصل نموها وتقدمها على النحو الذي يمكنها من أن تحكم نفسها بنفسها، وأن تستقل في إطار دولة ذات سيادة تقيمها.

ونجد تطبيقاً آخر لهذا المبدأ فيما ورد بالمادة من ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة والذي جاء به صراحة أنه ليس في هذا الميثاق ما يجعل المنظمة أن تتدخل في المسائل التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة.

ومن هنا كانت ضرورة التمييز بين المسائل الداخلية التي يجوز لأحد بما فيها الدول والمنظمات الدولية أن تتدخل فيها، والمسائل الخارجية التي لا يجوز للدول والمنظمات الدولية أن تتدخل فيها.

والواقع أن التمييز بين النوعين من المسائل، أمر في منتهى الصعوبة. وهناك معيار مبدئي يقول أن هناك أموراً لا شك في كونها داخلية، وأموراً أخرى لا شك في كونها دولية. الأولى هي تلك التي تحكم بقوانين الدولة الداخلية، والتدخل فيها يعنى الحكم باعدام الدولة مثل نظام الحكم، والعلاقة بين السلطات في الدولة، وطريقة اختيار الحكام ومسائل يحكمها القانون الدستوري. كذلك تقدير ما يعد جرائم، وهو ما يحمل خطورة على المصالح الاجتماعية العليا في المجتمع. فهذه المسائل يحكمها قانون العقوبات. كذلك، ما يتصل بالنظام المالي والاقتصادي في الدولة. فإنه يحكم بقوانين المالية العامة، وقوانين البنوك والنقود .. الخ.

كذلك تحكم قوانين الدولة علاقات الملكية والعمل والزواج وتكوين الأسر والجنسية ومركز الأجانب في الدولة، إلى آخر هذه الأمور. ويحكم القانون الدولي علاقات الدول الخارجية، مثل: تنظيم البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمياه الدولية بحاراً أو أنهاراً، والجو والفضاء، وحقوق الدولة وواجباتها في المجتمع الدولي إلى آخر هذه المسائل.

ويمكن أن يرد على هذه القاعدة بعض القيود:

الأول: أن القوانين - سواء كانت داخلية أو دولية - لا تشمل كل المعاملات، ولا تنظم كل العلاقات. فلزالت هناك مسائل خارجة عن إطار التنظيم، وبعيدة عن دائرة التوقع الذي يخضعها للقانون. أن هناك مسائل

سياسية دائرة التقدير فيها واسعة، ولم يتم التوصل بعد إلى وسائل تضبطها وتنظمها قانوناً.

الثاني: أن هناك علاقات جديدة دائماً، مع تغير الزمن مع شروق الشمس وغروبها. ف سبحانه الخالق الذي يقول: ﴿كل يوم هو في شأن﴾.

الثالث: أن ما يعتبر داخلياً الآن قد تغير كثيراً لصالح النظام الدولي. فإذا كان من المتفق عليه في الماضي أن الدولة لا تخضع في معاملاتها لأفرادها لقيود دولية، وأن القوانين الداخلية هي التي تنظم هذه العلاقة، فقد تغير ذلك الآن.

وهناك مسائل كثيرة يمكن أن ندخلها في هذه الدائرة، أهمها قضايا حقوق الإنسان. فإن أساءت الدولة معاملة أحد رعاياها أو أحد المقيمين على أرضها، فلقد كان المختص بالنظر في المعاملة والبت فيها هي سلطات الدولة الداخلية - بما فيها القضاء - ولكن التطورات الآن تدخل هذه المسائل في إطار ما يمكن معالجته دولياً. بل إن الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة قد أعطت لنفسها دائماً الحق في التدخل وإصدار قرارات وتوصيات لهذه المعالجة. ناهيك عن قيام الدول الغربية بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان ومحكمة أوروبية لحماية هذه الحقوق، تملك إصدار أحكام ضد الدولة إذا ما ثبت إنتهاكها لحقوق رعاياها، أو رعايا دول أخرى.

لم نعد نسمع كثيراً الدفع بدخول المسألة في النطاق الداخلي للدولة حتى تستبعد من دائرة المناقشة في الأجهزة أو المؤتمرات الدولية أو المنظمات العالمية، كالأمم المتحدة.

وربما يكون تدخل المنظمات الدولية في هذه المسائل مقبولا، وإنما الذى يثير غصاصة أكثر، التدخل الدولى المنفرد والذى كنا نشاهده دائما تحت مسميات "التدخل الإنسانى" أو "التدخل لحماية الرعايا". والذى كثيراً ما تمت ممارسته في الدولة العثمانية خلال القرن الماضى وأوائل القرن الحالى، والذى أهدر كثيراً من قوى هذه الدولة، وقيم السيادة، والاستقلال وعدم التدخل أيضاً.

وإذا كانت الدول خاصة الكبرى، تحجم عن التدخل الفردى الآن حتى لا تلقى سياستها معارضة قوية، فلقد صار من التطورات التى نشهدها في الحقبة الأخيرة التى نعيشها، استخدام الأمم المتحدة - ومجلس الأمن على الخصوص - من قبل الأخرى لتغطية مثل هذا التدخل.

فمثلاً في مشكلة العراق، ورغم أن الحالة التى قامت بالعدوان العراقى على الكويت ينطبق عليها - في تقديرى - الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتعد عدواناً يستدعى إتخاذ تدابير الأمن الجماعى حياله، إلا أن مجلس الأمن لم يتصرف وفقاً للمبادئ القانونية فلم يشكل قوات تابعة للأمم المتحدة، وهيئة أركان حرب تتبع الأمين العام كما ينص الميثاق وإنما قوضت الولايات المتحدة، في أن تستعين بقوات مشتركة من قبل الدول التى ترغب في التحالف معها لصد عدوان العراق. وقد استهدفت في ذلك بما تم في تجربة كوريا عام ١٩٥٠م. مما جعل فقهاء القانون الدولي لا يعترفون بأننا بصدد أعمال تدبير قانوني من تدابير الأمن الجماعى وإنما إسباغ الشرعية على مواقف إنفرادية، قادتها الدولة العظمى - القطب الأوحى - كما يترأى للبعض أن يقرر. وتتكرر هذه مشكلات أخرى، وإن اختلفت دائرة المصالح الداعية إلى التدخل ومن ثم درجة هذا التدخل، ومدى نجاحه. لقد فشل هذا التدخل في الصومال، وفي البوسنة والهرسك. ورغم بشاعة الموقف، وجسامة العدوان

على الأرواح والأعراض والأموال، ورغم التدمير والتخريب والإفساد في الأرض على نحو غير مألوف، خرجت قوات الأمم المتحدة من الصومال بتبريرات مختلفة مثل قلة الموارد، وعدم القدرة على الاستمرار. ولا يوجد للأسف بديل عربي أو إسلامي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، كلها تجعل من أهدافها تحقيق السلام والأمن ومنع العدوان على أي دولة عضو فيها، وتسوية المنازعات التي تقوم بين هذه الدول بالطرق السلمية، ورغم جهود كبيرة أوجدت آلية لفض المنازعات بين الدول الأفريقية، وأوجدت أيضاً - على الورق للأسف - محكمة للعدل الإسلامية.

ثانياً: مبدأ الأمن الجماعي

من الدعائم الرئيسية للنظام الدولي الراهن مبدأ الأمن الجماعي. ومعنى هذا المبدأ أنه ينبغي أن يسود النظام الدولي السلم والأمن، بمعنى غياب الحرب أو المخاطر التي تقوض السلام وأن المجتمع الدولي عليه أن يعمل، ليس فقط على منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، بل عليه أيضاً أن يهيئ الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في كل المجتمعات الإنسانية لكي لاينتج من تدهورها، اختراق السلم، وشيوع استخدام القوة.

وبمعنى آخر، هناك ما يعرف بالسلم، وهناك ما يعرف بالأمن. والسلم يعني غياب استخدام العنف والقوة في المجتمعات الدولية المختلفة، والأمن يعني أن تكون أحوال المجتمعات متوازنة وسليمة حتى لاينتهك السلم بالمعنى الظاهر. فالأمن أعمق من السلم وينصب على سلامة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الدولة حتى تؤدي إلى عدم التوازن في علاقات الجماعة مما يؤدي إلى العنف والإرهاب، واستخدام القوة لذلك يطلق على هذا

الفرع من السلم، السلم الايجابي Positive peace في مقابل غياب الحرب أو السلم السلبي Negative Peace.

لذا يحتاج الأمر إلى التكافل الاجتماعي، وإلى أن يكون للفقير حق معلوم في أموال الغني - كما تقرر شريعتنا الغراء - وإلى أن يعود من عنده فضل زاد على من لا زاد له، ومن عنده فضل ظهر على من لا ظهر له كما يقول رسولنا محمد ﷺ نحتاج إلى بناء مجتمعاتنا على العدالة الاجتماعية، التي فرضها الإسلام علينا، وطبقها الرسول على دولة الإسلام كما طبقها الخلفاء الراشدين من بعده رضوان الله عليهم، حيث أعطوا الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والغارمين، من الأموال التي يمتلكها الأغنياء، هذا ما أمر الله المسلمين به حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء منهم كما يقول القرآن الكريم. ولنقرأ سورة الحشر حيث جاء فيها ﴿مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِلْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (٦).

وهذه هي الزاوية الأولى لبناء أى استراتيجية للأمن في أى دولة. زاوية البناء الاجتماعي والاقتصادي للأمة وكذلك البناء الروحي لوحدة الشعب. الطابع الايماني والرباني في عملية البناء أمر رئيسي. لذلك أمرنا الله - سبحانه وتعالى - أن نتحد وألا نتفرق. نستمع معاً إلى قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ

(٦) سورة الحشر آية (٧)

قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها،
كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ﴿٧﴾.

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ولا تاتر عواقبكم وتذهب بحكم وأصبروا إن
الله مع الصابرين﴾ (٨).

كما يشير سبحانه وتعالى إلى أن التأليف بين القلوب عملية من الله
سبحانه وتعالى، وفضلاً منه على عباده فيقول ﴿وألّف بين قلوبهم، لو أنفقت ما في
الأرض جميعاً ما ألّف بين قلوبهم، ولكن الله ألّف بينهم﴾ (٩).

لذلك وجدنا حرصاً شديداً من النبي ﷺ على بناء الأمة، وعلى
التوحيد بين كل عناصرها، ولن أسهب في ذلك كثيراً بل سأذكركم فقط بعدة
أحداث وعمليات أقامها الرسول ﷺ، ولا نجد لها نظيراً في التاريخ الإنساني
بكامله، عملية المآخاة بين المهاجرين والأنصار، مؤاخاة تجعلهم في مركز
غريب من حيث الميراث وإقتسام الحقوق والمعاشرة والتحريم .. إلخ وعملية
نزع فتيل الحرب بين الأوس والخزرج، والتي كادت أن تفتك بهم، ثم إقامة
مجتمع المدينة على عقد اجتماعي عرف في كتب السيرة باسم الصحيفة، وهي
عملية كانت محل دراسة منى، وهي تمثل أول دستور مكتوب في العالم من
حيث إرساء عملية بناء الدولة وتحديد مجتمع من مهاجرين وأنصار ويهود
وثنيين، واعتبار الجميع أمة واحدة من دون الناس، ثم استراتيجيّة الأمن التي
أوضحتها هذه الصحيفة، فميزت بين أهل الصحيفة والأعداء - وهم قريش

(٧) سورة آل عمران الآية (١٠٣).

(٨) سورة الأنفال آية (٦٤).

(٩) سورة الأنفال آية (٦٣).

الذين آذو النبي والمسلمين - فأجبروهم على ترك ديارهم وأموالهم. ثم بناء استراتيجية الأمن الداخلي على نظام الديات والتزام كل قبيلة - ومجتمع المدينة في النهاية - بفداء الأسرى، وإعانة الغارمين منهم بسبب الدين أو كثرة العيال أو الأسر. وثيقة خطيرة ليس في التاريخ الإسلامي كله. أما الزاوية المهمة الثانية، فهي تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين على أسس تقوم على الشورى والعدالة والمحبة الحاكم الأمين الذي يرضى الله ويشعر أنه خادم لشعبة ومسئول عن رعيته أمام الله ثم الناس، وأن الحكم تكليف وخدمة وليس مزايا واستمتاع بالملذات. الحاكم الذي يقوم على شنون شعبه ولا يترك محتاجاً أو مهموماً أو عاطلاً إلا كفاه حاجته، هو الحاكم الذي يرضى عنه شعبه. ولا شك أن حسن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تعتبر من أهم المسائل التي تجعل الأمن مصاناً. وهل نذكر أيضاً من تاريخنا أيها السادة تلك العجيبة التي رآها رسل كسرى في المدينة والتي سجلها حافظ إبراهيم في عمرته الطويلة حيث يقول:

وراع صاحب كسرى أن رأى عمرًا .: بين الرعية عطلاً وهو راعها

والتي يقول فيها:

وقال أي قولته حق أصبحت مثلاً .: وأصبح الجيل بعد الجيل يروها

أمنت لما أقمت العدل يهمل .: فمنت قريشاً ناعم البال هانها

أما الزاوية المهمة التي أريد أن أركز عليها هنا، فهي تقوم على مبدأ آخر هام هو الكل في سبيل الفرد، والفرد في سبيل الكل. هذا المبدأ يعبر عن

تكوين الأمة، وإيمان الأفراد فيها بقيم مشتركة تجمعهم، وبمصالح رئيسية تدفعهم إلى الحرص على كيان المجتمع، وبأن الضرر الذي يعود على أحدهم، وإنما هو في النهاية ضرر واقع بهم، وتنعكس آثاره عليهم. من أجل هذا يضحون بأرواحهم وأموالهم في سبيل نصرة المظلوم، وفي سبيل كبح جماح الظالم ورده إلى الصواب. هذا المبدأ يجعل الناس يبذلون أرواحهم رخيصة في سبيل نصرة الحق. نرى تعبيراً واضحاً عن هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُمْ قَتَلُوا نَفْسًا بَغِيرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادًا فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنْ كَثُرُوا مِنْهُمْ بِعَدَدِ النَّجْمِ﴾ (١٠).

فإذا افترضنا هذا المبدأ افترضنا وحدة الأمة، ولن نستطيع أن تشكل جيشاً، أو حتى قوة للشرطة يستعد أفرادها لبذل الجهد والنفس مع من أجل نصرة المظلومين، والأخذ على يد الظالمين والمعتدين إن هذا المبدأ هو الذي يجعل الدول تشكل الجيوش وقوات الشرطة، لصيانة سلم المجتمع وأمنه.

وبعد فقد أوضحنا في بداية هذه الدراسة المخاطر الحالية التي تتعرض لها الدول من جانب العلاقات الدولية ثم جددنا الركائز الرئيسية لبناء الأمن الوطني، ولقد نوهنا إلى أن هناك مخاطر لا يمكن للدولة مواجهتها الآن بالوسائل التقليدية. إن الدول تستطيع أن تمنع المجرمين من دخول اقليمها عن طريق حرس الحدود، ولكنها لن تستطيع أن تمنع الأثير الضار بها وبمجتمعاتها عن الدخول. لذا فإن بناء السلم الإيجابي على علم الأفراد ودرايتهم، فضلاً عن الكفاية الاجتماعية والاقتصادية، هي أنجح الوسائل لمواجهة هذه

المخاطر. لابد من أن يستطيع الفرد التمييز بين الغث والسمين، بين الكلمة الطيبة والكلمة الخبيثة لكي تسلك الدول والمواطنون ضد مخاطر الأثير التي تزداد يوماً بعد يوم.

ومن الضروري كذلك لمواجهة الارهاب أن تسود الكفاية وأن نبني الأفراد بالعقيدة السلمية وأن نتمكنهم من نيل حقوقهم المشروعة، الحقوق التي تقرت في الإسلام منذ أكثر من ألف واربعمائة عام، وقررها المجتمع الدولي في العصر الحديث ابتداء من عام ١٩٤٨م - على وجه الخصوص - تاريخ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولكن يبقى أن الأمن الجماعي بالمفهوم الذي حددناه، يحتاج دائماً إلى مجهود دولي. أن الدول والمنظمات الدولية عليها مسئولية مشتركة لازالة الفقر والقضاء على البطالة في كل مكان من هذه الأرض، وإلا فلا يمكن صيانة السلم أو الأمن. إن درس وحدة العالم الآن هو درس عام يرينا ضرورة أن يسود السلام والمحبة والكفاية والرحمة فيه. إن معظم الأزمات الآن ترجع إلى الفقر، وإلى عدم الاحساس بالعدل ومن ثم فإن جهود العالم لابد أن تتجه إلى ازالة الفجوة الواسعة بين من يملكون ومن لا يملكون، وإلا فإن الطوفان سيصيب الجميع.

وكلمة أخيرة أريد أن أثبتها من هنا الآن، هي أن العالم الغربي بتحديدته الإسلام والمسلمين كأعداء له، وبناء استراتيجية الأمن الدولي على محاربة الفكر الإسلامي، بدعوى القضاء على التطرف والأصولية، إنما يرتكب إثماً كبيراً ويعرض الأمن الدولي عكس ما هو متصور لمخاطر جمة. إن أحد رجال الغرب - جارودي - ينبه مجتمعاته إلى خطورة إشاعة الأصولية الغربية، والتي تعنى ضرورة قيام المجتمعات على نسق غربي، وأسس بل

وعقائد غريبة إنه يقول أن كل أصولية إسلامية إنما تأتي رداً على هذه النزعات الغربية التي تستهدف القضاء على الذاتية الإسلامية، بل والعقيدة والشرعية الإسلامية.

ليس معقولاً أن كل ما ليس غريباً فاسد، وينبغي القضاء عليه. إن الأصولية الإسلامية كما يحددها هذا الكاتب الغربي إنما قامت كرد فعل للأصولية الغربية، كدفاع عن الذات وكحفاظ على الخصائص والمقومات التي ترتبت عليها الأجيال في إطار العقيدة السميحة والشرعية القويمة لذا فإن تصريحات المسؤولين في حلف الأطلنطي عن العدو الجديد بعد الشيوعية، وعن مخاطر قيام أنظمة إسلامية المشرق، لا بد أن تجد من يصححها لهم، وإلا فإن النتائج ستكون خطيرة.

الخاتمة:

كثيرة هي المخاطر التي تحيط بالدول من جراء العلاقات الدولية وتناولها لمعظم القضايا والمشاكل التي كانت تعالج في داخل كل دولة من قبل. كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي قد مكن الدول المتقدمة من أن تتدخل - بشكل سريع، ودون استئذان من حرس الحدود - في شئون الدول الداخلية علاوة على أن هذا التقدم نفسه، قد أتاح لجماعات تعمل في خارج دولها، من أن تصدر الثورات والعنف والإرهاب إلى دولها وإلى دول أخرى تريد زعزعة النظام والاستقرار فيها.

وإزاء هذه التطورات، ينبغي على الدول أن تصنع استراتيجيات الأمن. تراعى فيها حماية مجتمعاتها وأنظمتها من الانهيار وأوضاعها من التدهور. وهناك منطلقات أساسية تقررها مبادئ دولية وداخلية مثل خطر التدخل في شئون الدول الأخرى، ولكن الوقائع أثبتت أنه أقوى من النصوص،

وهذه النصوص أيضاً تتعرض للانحياز بشكل سريع لذا فإن التذرع بالقانون، بالعقاب على كل من يخرق أمن الدول من جهة الخارج أو الداخل، لم يعد كافياً لبناء استراتيجية الأمن، أو لبيان السليبي والايجابي. لابد من أن تتعاون كل الدول لتحقيق أوضاع يسود فيها الاستقرار والأمان بالقضاء على كل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل بنية الدول هشّة، تقتلعها أي ريح قوية، لابد من إقامة علاقات طيبة بين الحاكم والمحكوم، ولابد من الاتفاق على آليات ومبادئ ومناهج للقضاء على الفقر والمرض والجهل فالعلم أساس ضروري الآن لبناء استراتيجية الأمن، وكذلك الكفاية والتمتع بالحقوق في الدولة والإيمان بالله في كل شيء، والتجمع على كلمة سواء بين المواطنين في الأمة، أمور هامة يجب أن تقيم الدولة عليها استراتيجية الأمن الوطني.